تعزيز دور المرأة الريفية في النهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري

د/ محاجبية نصيرة
جامعة البليدة

الملخص :

بالرغم من الدور البارز الذي تلعبه المرأة الريفية في توفير الأمن الغذائي إلا انها لا تزال مبعدة ومقصية من المشاركة الفاعلة في مشاريع تنمية وإصلاح القطاع الفلاحي. فالحرص على دعم المرأة في مختلف مجالات التنمية الفلاحية ومساعدتهن على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة سيساعد على تفجير طاقتهن ويشجعهن على الاستثمار وعلى الاستفادة من الفرص المتاحة فيحولهن إلى قوة إنتاج فاعلة مما سينعكس إيجابا على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

الكلمات المفتاحية: المراة، التنمية، القطاع الفلاحي، الجزائر.

Abstract :

Despite the prominent role played by rural women in providing food security, they are still excluded from active participation in agricultural development and reform projects. Ensuring women's support in various fields of agricultural development and helping them to acquire the necessary knowledge and skills will help to inflate their energy and encourage them to invest and to take advantage of the available opportunities, turning them into an effective productive force which will positively affect society economically and socially.

Keywords: women, development, agricultural sector, Algeria.

مقدمة

إنّ المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية تقود إلى مشاركة السكان من خلال الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، مع توفير مختلف الخدمات الاجتماعية ومشروعات التنمية المحلية، بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس ومشاركة الدولة في توجهاتها السياسية الهادفة إلى خلق تنمية اقتصادية متكاملة في الدولة، عبر مختلف الميكانيزمات والآليات المتاحة بما فيها وسائل المجتمع المدني الواعي واليقظ بالدور المنوط به في عملية البناء الوطني. وهي العملية التي يتم عن طريقها إحداث تغيير متكامل مقصود للمجتمعات المحلية عن طريق إقامة المشاريع التنموية المختلفة بالمناطق الريفية، وإيجاد التعاون في مجال تنفيذ هذه المشاريع بين كافة الموارد البشرية المتاحة من الاجتماعي والطبيب والزراعي والمعلم والمهندس ورجل الدين، بالإضافة إلى جهود المواطنين المحليين، لأن عملية التنمية تحتاج إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية.

وبما أن المرأة تمثل النصف الأخر للموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن الحاجة تتزايد لإشراك المرأة في خطط التنمية، وذلك من أجل نقل هذه المجتمعات إلى وضع آخر أفضل، مع العمل على التحكم المستمر في التغيرات التلقائية التي تحدث في كل مجتمع من تلك المجتمعات، وبلورة وتطوير أساليب ضبطها، مع الالتزام في تلك العملية كلها بالإطار العام لخطة الدولة، التي تضمن تحقيق أهداف و أبعاد التنمية المحلية.

أهمية الدراسة: بالرغم من الدور البارز للمرأة في بناء المجتمعات منذ الأزل إلا أنه في وقتنا الحالي يسدل الستار على وضع المرأة الريفية رغم الدور الحاسم الذي تلعبه في توفير الأمن الغذائي، الأمر الذي كرس عزلة وغياب للنساء المزارعات عن دوائر صنع القرار وبالتالي عن مشاريع التنمية والإصلاح الزراعي، لذلك ارتأينا من خلال هذه المداخلة ضرورة تسليط الضوء على أهمية الدور الذي تؤديه المرأة الريفية، وعلى ضرورة توفير رؤوس الأموال والموارد الأساسية وعلى رأسها ملكية الأرض للمزارعات؛ مثل الحصول على القروض الائتمانية وتمكينهن من الدورات التدريبية والمعلومات الإرشادية.

إشكالية الدراسة: تعد الاستفادة القصوى والمثلى من الموارد البشرية هدفاً من أهداف الدول في بناء اقتصادها، إذا وعى الجميع ما للعنصر البشري من أهمية في الإنتاج والتنمية والتطور، وبما أن المجتمع طائر ذو جناحين (المرأة والرجل) فإن التنمية تعتمد على تطوير ودمج وإسهام كلا الجنسين في خططها وبرامجها، كما أن إهمال أحدهما يعني بكل تأكيد هدراً للموارد البشرية، أو على الأقل عدم حصول الاستفادة المثلى منها. من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي: **على اعتبار أنّ المرأة الريفية هي حاضنة للموروث الثقافي التقليدي للبلد و معمرة للمناطق الريفية المعزولة فكيف**

يمكن دعمها لمساهمتها في رفع وتيرة التنمية الفلاحية لاسيما في ظل الأزمة النفطية الحالية؟

للوقوف على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى 3 محاور أساسية كما يلي:

1. **المصطلحات والمفاهيم الدالة؛**
2. **نظرة على القطاع الفلاحي الجزائري؛**
3. **تنمية المرأة الريفية للنهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري.**

1. المصطلحات والمفاهيم الدالة

1.1 التنمية المحلية

لقد برز مفهوم التنمية **Développement** بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية، لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، لأن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشاريع التنمية.

من خلال ذلك فالتنمية المحلية مسلسل من خلاله تشارك المجموعة السكانية في تهيئة محيطها البيئي الخاص واستغلاله سبيلا إلى تطوير المستوى المعيشي للعناصر السكنية المنطوية تحت لوائها، وذلك بالتفاعل الإيجابي مع مختلف الأنشطة المدرة بالمصلحة والنفع العام على الحيز الترابي. فهي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي و الحكومة، بتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج الكلي في حياة الأمم و الإسهام في تقدمها بالأفضل الممكن، باعتبار التنمية عنصر أساسي للاستقرار و التطور الإنساني و الاجتماعي[1].

إذن: التنمية المحلية، عملية مجتمعية متكاملة و شاملة، تعتمد التدبير الواعي و الإرادة التطبيقية، من خلال الخطط والبرامج الهادفة إلى تحسين مستوى الظروف العامة للسكان، عن طريق مقاربة تشاركية مندمجة لمختلف الأنشطة القطاعية، قصد تحقيق الرفاهية الشاملة بنظرة مجتمعية متكاملة أفقيا، لتنمية الجماعات المحلية. فهي عملية مركبة وحركة ديناميكية تتوخى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية للساكنة المحلية، لخلق بوتقة للعمل الاجتماعي، تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم

الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، مع العمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية.

2.1 التنمية الفلاحية والريفية

يرتكز مفهوم التنمية الفلاحية والريفية على السكان، فالسكان هم الذين يتسببون في تدهور بل وربما تخريب بيئتهم، من خلال استراتيجيات معيشتهم و استمراريتهم، وهم أيضا الذين يستطيعون حماية هذه البيئة، بل ويرتقون بها. ومن هنا، فإن حجر الزاوية في أي إستراتيجية إنمائية تركز على التنمية الفلاحية والريفية، هي بناء القدرات. وقد يشمل ذلك تمكين السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، وأن يتحكموا في مصيرهم، وأن يدعموا أو يقيموا المؤسسات التي تستطيع أن ترشدهم وتمكنهم من هذا المسعى. ولابد أن يقوم بناء القدرات في جميع مستويات المجتمع، على التعليم. فالحصول على التعليم الأساسي، بما يشمله من معرفة القراءة والكتابة والمهارات الحياتية، هو أمر حيوي بالنسبة لجميع سكان الريف، وبالأخص الفقراء والمجموعات المهمشة منهم، بما في ذلك النساء والشباب. ويحتاج الأمر إلى مجموعة كبيرة من المهارات لمواجهة التحدي الذي يواجه تنفيذ التنمية الفلاحية والريفية. ومن بين المهارات "الجديدة"، مجموعة من المعارف التقنية والبيئية والاقتصادية التي تسمح بأخذ التأثيرات البيئية في الحسبان عند وضع السياسات والتخطيط لاستخدام الأراضي وإدارتها[2].

و بذلك فإن التنمية الفلاحية و الريفية تعنى تحسين الإنتاجية لتحقيق دخول أكبر لجماعة سكان الريف فضلا عن تحقيق مستوى مقبول من الغذاء، والسكن، والتعليم، والخدمات الصحية، وتعرف أيضا على أنها تحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لسكان الريف، مع التركيز على تنمية قدرات العنصر البشرى كمحور أساسي لتوسيع مداركه، واستغلال الموارد المتاحة لتلبية احتياجاته بطرق علمية مدروسة.

ولتحقيق تنمية ريفية متكاملة لابد من مشاركة إنسان الريف في تطوير الإنتاج ورفع الإنتاجية بغرض رفع دخله وتوفير فرص التعلم، وتحقيق الحد الأدنى من مستويات الغذاء والمأوى والتعليم والصحة وتقريب الأنشطة بين الحضر والريف في كافة مناحي الحياة الاقتصادية[3].

3.1 المرأة الريفية

المرأة الريفية هي الركيزة الأساسية لبناء الأسرة فضلا عن دورها الفاعل في العمليات الاقتصادية والاجتماعية من خلال زراعة المحاصيل وتربية الدواجن والحيوانات الصغيرة بالإضافة إلى الصناعات اليدوية وتسويقها من أجل توليد الدخل، حيث نجد أن للمرأة فعالية وتأثير في المجال الزراعي حيث أنها تزرع وتحصد وتجلب الماء والوقود إلى جانب تحملها كافة الأعباء المعيشية.

تساهم المرأة الريفية في مختلف العمليات الزراعية من نظافة، زراعة، محاصيل وحصاد وتسويق فهي تقضي جل وقتها في العمليات الزراعية المختلفة.

على اعتبار أنّ المرأة الريفية هي الخلية الأولى في المجتمع الريفي فإنّ الوقوف بجانبها أصبح ضرورة حتمية تطلبتها معطيات الظروف الحالية لتصبح عنصراً فعالاً ومنتجاً بطريقة علمية ومبسطة تساعدها على اشتراكها في منظومة الأمن الغذائي وتمكينها من زيادة الدخل الأسري من خلال التعلم والتدريب على عمل مشروعات صغيرة.

4.1 المرأة الريفية و الأمن الغذائي

لا يمكن أن ينحصر دور المرأة في عملية الأمن الغذائي في ذلك الدور الذي تؤديه داخل المنزل فقط و بالتحديد في معملها اليومي أي المطبخ، و لكن يتعدى هذا الدور إلى أكبر من ذلك فمنذ الأزل نجد أن الأسرة تعتمد على المرأة اعتمادًا كليًا في الزراعة، وتعتبر المرأة الريفية مرتكزًا أساسياً في العملية الزراعية سوا ء من خلال العمل في أرض الأسرة أو لدى الغير. و نجد أن أهم الأعمال التي تقوم بها هي أعمال العزق و الحرث و تتم بالوسائل البدائية، و في بعض الأحيان تستطيع المرأة استعمال الآلات الزراعية الحديثة التي تتوفر لها. كما تعمل المرأة على تربية الدواجن و الطيور واستخدامها في توفير الغذاء من اللحوم و البيض و أيضا توفير دخل للأسرة. بالإضافة إلى مسؤوليتها في الأمن الغذائي الأسري مثل: تخزين الحبوب في وقت الحصاد وتنقيتها من الشوائب و أيضا تخزينها في الأماكن المناسبة للحفاظ عليها من التلف و ضمان التخزين السليم بحيث لا تفقد الحبوب و المأكولات قيمتها الغذائية و اختيار نوع الغذاء. و انتقاء الحبوب و البذور المناسبة للطهي بما يتناسب واحتياجات كل فرد في الأسرة و إعداده إعدادا جيدا بحيث يكون الطعام محتفظا بعناصره الغذائية[4].

5.1 التحول الريفي

ينطوي التحول الريفي على زيادة الإنتاجية الزراعية، وزيادة الاستغلال التجاري والفوائض القابلة للتسويق، وتنويع أنماط الإنتاج وسبل العيش، كما أنه ينطوي على توسيع فرص العمل غير الزراعية اللائقة وفرص ريادة الأعمال، وتغطية ريفية أفضل، والحصول على الخدمات والبنية التحتية، ومزيد من فرص الوصول إلى العمليات السياساتية ذات الصلة والقدرة على التأثير عليها. ويؤدي كل ذلك إلى نمو ريفي (أكبر حجما) واسع النطاق، وإلى مشاهد ريفية مدارة بشكل أفضل وأكثر استدامة. وينقسم التحول الريفي إلى[5]:

التحول الريفي الشمولي: يتيح التحول الريفي الشمولي لكل الناس دون استثناء ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتنمية قدراتهم، والاستفادة من الفرص المتاحة في بيئتهم. ويؤدي ذلك إلى تحسن ملحوظ في الوضع الاقتصادي وجودة الحياة لصغار المزارعين، والعمال من فقراء الأراضي والمعدمين، والنساء والشباب.

التحول الريفي الهيكلي: التحول الهيكلي سبب في النمو الاقتصادي ونتيجة له. فهو ينطوي على

زيادة معدلات الإنتاج في الزراعة والاقتصاد الحضري، وتغير في تركيبة الاقتصاد من هيمنة الزراعة إلى هيمنة الصناعة والخدمات.

والجدير بالذكر أنه في إطار هذا التحول تنخفض الأهمية النسبية للزراعة الأولية في الاقتصاد الكلي ولكن لا ينبغي أن يفسر هذا الانخفاض على أنه انتقاص من أهمية القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية. فحتى في البلدان التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التحول الهيكلي والريفي، تؤدي الزراعة دورا هاما من خلال الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية. ونوضح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): تشابك التنمية الزراعية والتنمية الريفية والتحول الريفي مع عمليات كبيرة أخرى

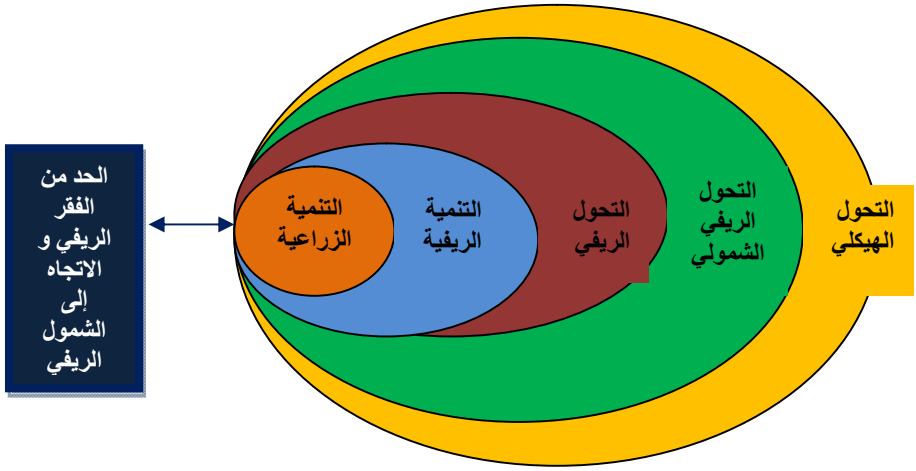

المصدر: تقرير التنمية الريفية لسنة 2016.

2. نظرة على القطاع الفلاحي الجزائري

تعد الفلاحة من أهم القطاعات التي تراهن عليها الدولة الجزائرية في تنويع الاقتصاد وتوفير اليد العاملة وتقليص فاتورة الاستيراد. فالانتقال بالنمو الفلاحي الجزائري من الريع البترولي إلى نموذج الثروة هو الحل لتحقيق التنمية الاقتصادية الفلاحية.

1.2 واقع القطاع الفلاحي الجزائري

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1% أي ما يعادل 8.5 ملايين هكتار، في حين تقدر نسبة الأراضي الزراعية المروية بـ 2.6%، وتمتلك الجزائر نحو عشرين مليون هكتار من السهول وتسعة ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و4.2 ملايين هكتار من الغابات.

لقد سجل القطاع الفلاحي نموا بنحو 7.5% خلال 2015، مقابل 1% سنة 2014، بذلك فهو

يعاني عجزا بنسبة 30% في مجال الإنتاج الزراعي، وتحديدا في جانب الحليب واللحوم الحمراء والحبوب التي تستورد منها الجزائر سنويا أكثر من 50% من احتياجاتها[6]. وسنلخص ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1): بيانات حول القطاع الزراعي الجزائري

السنة	2013	2014
إجمالي عدد السكان (1000 نسمة)	**38297.00**	**39500.00**
المساحة الجغرافية (1000 هكتار)	**238174.10**	**238174.10**
المساحة المزروعة (1000 هكتار)	**8461.87**	**8465.04**
نصيب الفرد من المساحة الجغرافية (هكتار)	**6.22**	**6.03**
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	**0.22**	**0.21**
مساحة المحاصيل المستديمة(1000 هكتار): المطرية	**510.09**	**509.10**
مساحة المحاصيل المستديمة(1000 هكتار): المروية	**455.11**	**486.46**
مساحة المحاصيل المروية (1000 هكتار): المطرية	**3818.84**	**3743.15**
مساحة المحاصيل المروية (1000 هكتار): المروية	**634.38**	**660.79**
المساحة المتروكة (1000 هكتار)	**3043.45**	**3065.54**
مساحة الغابات (1000 هكتار)	**4273.67**	**4232.65**
مساحة المراعي (1000 هكتار)	**32969.44**	**32965.97**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون $)	**209415.56**	**213343.24**
الناتج الزراعي الإجمالي (مليون $)	**20573.39**	**21966.60**
متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي ($)	**5468.20**	**5401.09**
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ($)	**537.21**	**556.12**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية– رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية –الخرطوم–.

يتضح من خلال الجدول السابق المقومات الكبيرة التي يمتلكها القطاع الفلاحي الجزائري والتي تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات التي تجاوزت في مجملها خمسين مليار دولار. لكن وحسب وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري سيد أحمد فروخي فإن الإنتاج الزراعي ظل بالجزائر ثابتا في حدود 30٪ ولعدة سنوات مسجلا بذلك عجزا كبيرا يتعلق أساسا بالحبوب والحليب واللحوم الحمراء[7].

وأوضح الوزير للقناة الإذاعية الثالثة أن هذا العجز ناجم عن النمو الديموغرافي الذي تعرفه بلادنا وزيادة الطلب المنجر عنه. كما ذكر بأن المخطط الخماسي الممتد إلى غاية سنة 2019،

يهدف إلى زيادة الإنتاج من خلال تحديث وسائل الإنتاج الفلاحي ومكننته. مشيرا في هذا الصدد إلى أن القطاع يتدعم كل سنة بـ 6000 جرار و 500 حصادة. وأكد أيضا أن الجهود متواصلة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي ومن أجل الانتقال في وقت قصير، من ضمان سقي 200 ألف هكتار إلى 600 ألف من المساحات المخصصة لإنتاج الحبوب وبهدف التوصل إلى سقي 1.2 مليون هكتار، ثم 2 مليون هكتار في 2019[8].

2.2 غياب اليد العاملة في القطاع الفلاحي الجزائري

يواجه قطاع الفلاحة في الجزائر، نفور اليد العاملة منه، ما خلق أزمة في ميدانٍ تراهن عليه الحكومة كثيرا لإنعاش اقتصاد البلاد، التي تعاني من أزمات مالية بسبب تراجع إيرادات النفط، جراء استمرار تدني أسعار بيع الخام عالمياً.

وحسب آخر الأرقام الصادرة عن الديوان الجزائري للإحصائيات، فإن قطاع الفلاحة يُشغل حالياً حوالي 1.2 مليون شخص ما يمثل 8.7% من اليد العاملة في البلاد، بعدما كان يُشغل 2.5 مليون عامل سنة 2013، منهم 1.9 مليون دائمون والباقي عمالة موسمية. ويبلغ العجز الذي سجله قطاع الفلاحة سنة 2016، حسب وزارة الفلاحة والصيد البحري حوالي 800 ألف يد عاملة، ما جعل أصحاب الأراضي والمستثمرات على وجه الخصوص في مواجهة أزمة حادة مع بداية ونهاية كل موسم فلاحي تحديدا عند غرس المحصول وجنيه[9]. ونوضح من خلال الجدول التالي تناقص اليد العاملة في ميدان الزراعة الجزائرية سنة بعد أخرى:

جدول رقم (2): العمالة الزراعية في الجزائر

	2012	2013	2014
إجمالي عدد السكان (1000 نسمة)	**37495.00**	**38297.00**	**39500.00**
عدد السكان الريفيين (1000 نسمة)	**10065.00**	**9926.00**	**9792.00**
القوى العاملة الكلية (1000 نسمة)	**11423.00**	**11964.00**	**11453.00**
القوى العاملة الزراعية (1000 نسمة)	**2476.50**	**2528.98**	**2550.60**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية– رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية –الخرطوم–.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة اليد العاملة الفلاحية تتناقص من سنة لأخرى ويرجع ذلك للعديد من الأسباب والتي يلخصها عيسى عامر منصور، الخبير في الفلاحة إن "الحكومة

شاركت من حيث لا تدري في ارتفاع العجز في اليد العاملة في قطاع الفلاحة، بعد إطلاقها لبرنامج دعم وتشغيل الشباب المعروف باسم (الاونساج)، حيث سهلت على الشباب الحصول على قروض لإنشاء شركات صغيرة دون مراعاة الطابع الجغرافي ولا التكوين الدراسي والمهني للشباب، وبالتالي أصبح الشباب يفضل الحصول على قروض مصرفية طويلة الأمد بدلا من العمل في المزارع[10]."

وما تجدر الإشارة إليه هو تعرض قطاع الفلاحة في الجزائر للتقشف على غرار باقي القطاعات الأخرى، بعد أن تقلصت الميزانية التي خصصتها الحكومة للقطاع سنة 2017 إلى 212 مليار دينار (1.9 مليار دولار)، مقابل 254 مليار دينار (2.3 مليار دولار) خلال سنة 2016، بالرغم من مراهنة الجزائر على القطاع بجانب الصناعة والسياحة لفك ارتباط الاقتصاد الجزائري بأموال النفط التي تشكل 94% من مداخيل البلاد، وذلك إثر انخفاض أسعار النفط عالميا بأكثر من النصف منذ منتصف عام 2014.

3. تنمية المرأة الريفية للنهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري

قبل 50 سنة من الزمن أي قبل 5 عقود ماضية عرف القطاع الزراعي الجزائري ازدهارا كبيرا، فقد كانت الجزائر بلدا مصدرا للحبوب إلى أوروبا حتى وهي تحت سيطرة المحتل، ما دفع الخبراء الاقتصاديين وأهل الاختصاص في عالم الزراعة إلى القول إنّ استمرار الثورة الزراعية كان سيجعل من الجزائر يابان الوطن العربي.

ارتكزت السياسة الزراعية الجزائرية في ذلك الوقت على قطاع الفلاحة والتصنيع والثقافة، واعتبرت أنه لا يمكن نجاح واحد من هذا الثلاثي دون الآخر، لأنه لا يمكن بناء صناعة دون وجود المادة الأولية، وكان يعتقد أن الزراعة المصدر الوحيد لهذه الأخيرة، بمعنى أنه لا يمكن على سبيل المثال فتح مصنع للطماطم المصبرة دون أن يكون لدينا مردود كافي من هذه المادة الغذائية الأساسية، كما أنه لا يمكن فتح كذلك مصنع للجبن إذا ما لم تكن لدينا ثروة حيوانية تدر الحليب الكافي لصناعة هذا الأخير أيضا.

فالنهوض بالزراعة في الجزائر لا يكفي بتوفير المادة الأولية وحدها أو توفير الآلات الزراعية الكافية، بل ينبغي النهوض بالمجتمع الريفي وبالفلاح (رجالا ونساء) على وجه الخصوص.

1.3 الدور الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي

إنّ للمرأة في الوسط الريفي دورا بارزا ومحوريا في عملية التنمية المحلية وتحقيق الأمن الغذائي لأسرتها، وفي تلبية احتياجات السوق المحلية فهي تمثل قوة لا يستهان بها كونها عامل استقرار مادي واجتماعي بالنسبة لعائلتها وللوسط الريفي.

تشير الإحصائيات خلال الفترة الممتدة بين (1962 و2015) تضاعف عدد النساء العاملات 20 مرة من 90.500 إلى 2.275 مليون، حيث بلغت القوى العاملة الكلية في سبتمبر 2014 بالجزائر11.453 مليون شخص من بينهم 2.078 مليون امرأة ما يمثل 18.1 %.وتقدر نسبة

المساهمة في القوى العاملة البالغة 15 سنة وأكثر منذ سنة 2000 (نسبة النشاط الاقتصادي)40.7% موزعة على 66.2% لدى الرجال و14.9% لدى النساء، وبحسب مناطق الإقامة فيسجل تفاوت يرجع أساسا إلى ممارسة النساء لنشاطات اقتصادية على مستوى المدن بالدرجة الأولى (17.1% مقابل 10.4% في المناطق الريفية)[11].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أربع مدن جزائرية فقط وحدها تحتضن أغلب نشاطات المقاولاتية النسوية هي الجزائر العاصمة، وهران، تلمسان وقسنطينة، ما يعني خللا واضحا في التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية من رؤية العدالة، فضلا عن تمكين المرأة الريفية التي مازالت فريسة للأمية التقليدية والتهميش وضعف مؤشر عدالة الإقليم في الوسط القروي، وتلامس نسبة المقاولات النسوية في الجزائر مستوى 1.6% من إجمالي المقاولات النشطة، أي 8160 مقاولة، وهو مؤشر ضعيف من زاوية نظر التمكين الاقتصادي للمرأة عموما، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مؤشر انتشار المشروعات المدرة للثروة بين جهات الوطن، أدركنا حجم الخلل المؤدي للتمييز بين الجنسين في الولوج لفرص الاستثمار، ناهيك عن وضع المرأة ساكنة الوسط الريفي، حيث تقل فرص التنمية. وبالجزائر هناك 130 ألف امرأة مقاولة، أي ما يعادل 7% من إجمالي المقاولين، لكن كلهن من فئة النساء ساكنات المدن الكبرى، ما يؤكد ضعف مؤشر تمكين المرأة الريفية من إنتاج الثروة وممارسة النشاطات المنتجة ودعم مداخيل الأسرة، وبالتالي من تحقيق هدف المشاركة الاقتصادية [12]. ومن خلال الجدول التالي سنبرز ذلك أكثر.

جدول رقم (3): نسبة اليد العاملة النسوية في الفلاحة

البيان	الأشخاص العاملين في قطاع الفلاحة (بالآلاف)			نسبة الأشخاص العاملين في قطاع الفلاحة حسب الجنس (%)	
السنوات	رجل	امرأة	المجموع	رجل	امرأة
2009	1131	112	1242	91,06	9,02
2010	1040	95	1136	91,55	8,36
2011	987	46	1034	95,45	4,45
2012	833	80	912	91,34	8,77
2013	1057	84	1141	92,64	7,36
2014	846	53	899	94,10	5,90
2015	866	52	917	94,44	5,67
2016	813	52	865	93,99	6,01

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، متوفر على الموقع:
http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html

من خلال الجدول أعلاه يبرز جليا الانخفاض المستمر في عدد النساء اللواتي يشتغلن في القطاع الفلاحي، حيث قدر عدد العاملات في القطاع 52.000 امرأة سنة 2016 بعدما كان 112.000 امرأة سنة 2009، أي بنسبة انخفاض تفوق الـ 50%.

و فيما يتعلق بنسبة العاملات مقارنة بالعدد الإجمالي للعاملين في قطاع الفلاحة، فقد حققت سنة 2009 أعلى نسبة قدرت بـ: 9.02% والتي تعتبر نسبة ضئيلة جدا ومع ذلك فقد استمرت في الانخفاض حيث وصلت إلى 6.01% سنة 2016؛ وهو ما يدل على نزوح النساء تدريجيا عن الاستثمار في القطاع الفلاحي والتوجه نحو القطاعات الأخرى.

2.3 تفعيل دور المرأة الريفية الجزائرية

لقد آن الأوان لاعتناق رؤية معاصرة من زاوية النظر لإدماج المرأة الريفية في الاقتصاد الوطني والمحلي خاصة مع تراجع مالية الدولة في جزئها الموجه للمشروعات المحلية للتنمية مع ما تمثله التحويلات الاجتماعية من ثقل على الميزانية لامس نسبة 23.7% بحجم قدره 16.3 مليار دولار، منها 4.6 مليار دولار لصالح دعم العائلات والإعانات العائلية.

وعلى الرغم من التعتيم الذي يسود عملية تطوير المرأة الريفية وكأن الإهمال يطالها أو هذا يبدو بالنسبة للكثيرين إلا أنه قد تم تسطير الكثير من البرامج في إطار السياسة المنتهجة لتطوير المجتمع الريفي وخاصة النساء، منها ما لا يقل عن 9000 مشروع زراعي للتنمية الريفية سنة 2014 من أجل تحسين والرفع من المستوى المعيشي والثقافي لمئات الآلاف من العائلات الريفية الهدف منها تطوير المرأة وتنمية أعمالها المتعددة ولاسيما ما تعلق بالمهن الحرفية والتقليدية منها حفاظا على التراث الوطني المتعدد الأشكال[13].

ويمكن للجزائر أن تقوم بتفعيل دور المرأة للنهوض بالقطاع الفلاحي جنبا إلى جنب مع الرجل الفلاح من خلال سلسلة من الحلول العملية والعمل على تطبيقها وليس تركها حبرا على ورق من أجل المساهمة الفعالة في مشكلة تراجع مؤشر النمو والثروة والجباية في الوسط الريفي وهي[14]:

- ❖ لابد من إنشاء عدد من المراكز للتنمية الريفية توزع على القرى الرئيسية في 48 ولاية تكون مجهزة بمعدات وأدوات التصنيع الغذائي والألبان والمخبوزات والحرف اليدوية ...الخ، للمساهمة في التنمية الريفية، وتقوم هذه المراكز بتدريب وتأهيل المرأة الريفية على إقامة مشروعات صغيرة باستغلال الخامات والمنتجات المتوفرة في البيئة، للحد من البطالة وزيادة الدخل، ورفع الوعي الصحي والبيئي والسكاني لأهالي الريف؛
- ❖ تطبيق خطوات عمل تقنية لتحقيق تمكين المرأة الريفية من مداخيل مستقلة تسمح لها بادخار قيم مالية قابلة للتراكم سواء في اتجاه دخل الأسرة أو تكوين رأسمال عائلي ومحلي، خاصة للمرحلة القادمة، حيث بدأت التحويلات الاجتماعية للعائلات في التراجع؛

❖ تخطيط عصري ومتقدم للريف لاحتواء الطلب الجديد للعائلات على الخدمات، وذلك من رؤية إشراك المرأة الريفية في التنمية المحلية؛

❖ تحقيق أهداف عدالة الخدمات العمومية بين المدينة والريف لمحو التمييز ولتحويل الريف إلى حيز جذب وليس كما هو الآن حيزا لطرد السكان نحو الوسط الحضري؛

❖ إطلاق دراسات جدوى لأثر تمكين المرأة الريفية اقتصاديا على نمو الدولة واتجاهات النمو المستديم ومن ثمة على اتجاهات التنمية؛

❖ الانتقال من مستوى محاربة الأمية في وسط النساء الريفيات إلى نشر المعرفة والتكوين المهني المناسب لكل ولاية حسب خارطة الفرص، أي (مونوغرافية) الإقليم وعوامل التنافسية؛

❖ إطلاق قاعدة بيانات مدروسة عن مؤشرات عمل المرأة في الوسط الريفي مزودة ببيانات تحليلية، إلى جانب إطلاق بنك مصغر لمرافقة تمويل المشاريع المناسبة لعمل المرأة في البيت وفي الوسط الريفي على أن يعتمد هذا البنك صيغة المشاركة بالعمل بدل التمويل بالفائدة؛

❖ تخصيص فضاء قار لعرض وترويج منتوجات المرأة بالوسط الريفي؛

❖ إعطاء دفعا قويا للتطور الاقتصادي والاجتماعي الشامل يجعل من المرأة في وسطها الريفي البسيط تشرف على مشاريع قيمة و ناجحة و التي كانت في السابق حكرا على الرجل مثل تربية الحيوانات و الدواجن و إنتاج العسل و غرس الأشجار المثمرة، و الإشراف على المستثمرات الفلاحية و غيرها من المهام التي ترفع فيها المرأة الريفية التحدي و تفرض وجودها بقوة.

الخاتمة

إنّ حضور المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة في الفلاحة والصناعات التقليدية يمكن من تنامي دورها الاقتصادي والاجتماعي في الوسط الريفي ويبوئها مكانة محورية في ديناميكية التنمية بل ويحولها إلى قوة إنتاج فاعلة.

لذلك فإنّ دعم مهارات المرأة ينعكس إيجابا على تعليم الناشئة والصحة والتغذية والتحكم الديموغرافي والنمو الاقتصادي وتطور المجتمع عامة، فالحرص على تدعيم قدرات النساء في المناطق الريفية وإكسابهن المعارف والمهارات الكفيلة يساعد على تفجير طاقتهن في العمل وتشجيعهن على الاستثمار وعلى الاستفادة من الفرص المتاحة في مجالات التنمية الفلاحية.

ولابد من الإشارة إلى أنّه حتى نتمكن من الارتقاء بمكانة وأدوار النساء في الوسط الريفي لابد على الجميع حكومة ومنظمات وجمعيات توحيد الجهود وتعزيز العمل التوعوي بهدف دعم المرأة فنيا واجتماعيا واقتصاديا.

الهوامش:

[1] عبد الصمد ولد امبارك، مقاربة التنمية المحلية في موريطانيا، أكتوبر 2015، على الموقع: http://www.kiffainfo.net/article11996.html

[2] لجنة الزراعة، مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الدورة السادسة عشر، روما، 26-2001/3/30، القاعة الحمراء.

[3] إسراء أحمد قادم، المرأة الريفية و قضايا التنمية، منتدى نادي التراث، مسرح السودان الحر، على الموقع: https://freetheatersd.blogspot.com/2013/06/blog-post.htm

[4] **اعتدال بخيت محمد احمد، دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي**، الإدارة العامة لنقل التقانة والإرشاد – إدارة الإرشاد الزراعي – قسم تنمية المرأة، السودان، 13 فبراير 2012. على الموقع: http://extension.sudanagri.net/posts/380826

[5] تعزيز التحول الريفي الشمولي، الاستثمار في السكان الريفيين، تقرير التنمية الريفية ، IFAD، روما-إيطالية، 2016. على الموقع: https://www.ifad.org/documents/30600024

[6] **ياسين بودهان، معوقات تحول الفلاحة إلى بديلا للنفط في الجزائر، تقرير لقناة الجزيرة، 25-01-2016، على الموقع:**
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/25

[7] فروخي: عجز الإنتاج الزراعي وصل إلى 30٪ بالجزائر، الخبر أونلاين /24 جانفي 2016.

[8] نفس المصدر.

[9] حمزة كحال، نقص السواعد يهدد القطاع الزراعي في الجزائر، اقتصاد، 23-10-2016، على الموقع: http://www.algeriachannel.net/2016/10

[10] نفس المصدر.

[11] الديوان الوطني للإحصائيات، عدد النساء العاملات تضاعف 20 مرة، على الموقع: http://jawahir.echoroukonline.com/articles/2739.html

[12] بشير مصيطفى، المرأة الريفية – رؤية الاستشراف-، جريدة الحياة، 12-10-2016، على الموقع: http://www.elhayatonline.net/article66072.html

[13] سلوى روابحية، الدور الاقتصادي للفلاحات في الوسط الريفي، منح المزيد من التسهيلات لرفع نسبة إدماجهن، جريدة الشعب، 04-03-2014، على الموقع: http://www.ech-chaab.com

[14] بشير مصيطفى، المرأة الريفية – رؤية الاستشراف-، مرجع سبق ذكره.